

العهد أمام التحدي: الرئاسة الثانية الخضم الدائم

الوطني في سنتر ميرنا شالوحي كان المؤشر الحقيقي الذي قلب مزاج الشارع الذي وقف مع باسيل بعد الظهر، بعدما كان ضده قبل الظهر. وهنا السؤال: هل إن ترك الأمور تتهاوى إلى هذا الحد كان مقصوداً لاستثماره سياسياً، وهو ما حصل فعلاً، أم أنه بمحض صدفة وخطأ من جانب المتظاهرين ومن وراءهم؟ لكن عدم الاعتذار، وهو جزء من عدة الشغل السياسية، يعني أيضاً أن العهد والبلد يواجهان أزمة مفتوحة، لا يمكن التعامل معها كما في المراحل السابقة التي كان فيها التيار الوطني الحر يقاطع جلسات مجلس الوزراء أو النواب ويهدد بالشارع لتنفيذ مطالبه. اليوم، التيار الوطني هو حزب العهد والسلطة، وأي خلل في الوضع الداخلي يأكل من رصيد العهد وصورته وهيئته. فهل بإمكان العهد أن يبقى على «سليبيته» تجاه بري، ويترك الأمور تأخذ مداها من انفعالات، سيضطر عاجلاً أو آجلاً إلى استخدام الجيش لتطويقها، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر. وهل يتحمل العهد أن يتعطل مجلس الوزراء ومجلس النواب والموازنة، بذريعة أن الانتخابات ستكون مفضلاً حقيقياً وأن الأشهر الباقية لموعدها ستكون كفيلاً بتسوية كل الخلافات.

كلا الطرفين يلعبان على حافة الهاوية، والمشكلة الكبرى أن كليهما يتقنان لعبة تعطيل المؤسسات والبلد.

لكن مشكلة بري هذه المرة أنه ترك للاستفزاز أن يأخذ مداها، فخصمه تعلم «صناعة» بري السياسية فينافسه فيها وغيره من الطبقة السياسية عبر تسويات سياسية، ومالية، وسقف عال لا يمكن التراجع عنه، محصناً هذه المرة برئاسة للجمهورية ودعم دولي وإقليمي لموقع الرئاسة. بالنسبة إلى عون وباسيل، كان واضحاً أن الأمر بالنسبة إليهما انتهى تماماً كما انتهت قضية مرسوم الترقية. ما خلا ذلك من تداعيات، فالأمور متروكة لأوقاتها. ولا يمكن لمن يعرف باسيل أن يعتقد بأنه قد يعتذر أو حتى أن يطوي صفحة الخلاف، ولو كان اعترف بأنه أخطأ باستخدام كلمات لا تشبه أدبيات التيار الوطني الحر. في الموقف الذي اتخذته باسيل، تأكيد المؤكد، أن أي تراجع من جانبه تحت الضغط، يعني أن ما راكمه في الأشهر والسنوات الأخيرة سينهار، وسيفقد بذلك الإنجاز الذي حققه كرئيس للتيار، ولا سيما بعد أزمة الرئيس سعد الحريري مع السعودية، وبعد خلافه مع بري حول المرسوم وتلويحه بتغيير رئيس المجلس بعد الانتخابات. وأي تراجع أمام بري تحديداً يعني أن العهد فقد ركيزة أساسية من قدرته على عدم المساومة، كما يقضي قاموس التيار.

بهذا المعنى، حقق باسيل في حساباته ربحاً إضافياً. وقد بات معلوماً أن ما حصل أمام مركز التيار

الانتخاب، تكررت القصة نفسها. أدار التفاوض وجوباً بمعارضة شديدة، إلى أن تغلب على باسيل من خلال التشاور مع القوات والمستقبل والنائب وليد جنبلاط. ليس بإمكان بري أن يقبل بأن يكون أقل من ضابط إيقاع في تركيبة الحكم وإدارة البلاد، وهو هنا يصوب على عون والحريري معاً. لكن ردة الفعل على باسيل تبقى أخف وطأة في الشارع، مما يمكن أن تكون عليه ضد الحريري، الذي يكتفي بالتصديقات الكلامية ضده، فلا نشهد تظاهرات وقطع دواليب، حتى لو نكث الحريري

ما يجري هو حالة عداة هم الصورة المستقبلية التي يمثلها باسيل

بالعهد ووقع مرسوم الترقية. ليس بإمكان بري أن يقبل بعهد ليس له فيه كلمة أولى وأخيرة، وهي رسالته إلى عون وإلى فريقه، وإلى الحريري. فهل يمكن رئيس الحكومة بعد اليوم أن يتجاوز الرئاسة الثانية، على افتراض أن حلت مشكلة الاعتذار؟ وهل بإمكان الحريري أن يطيح تفاهماً غير مكتوب مع حزب الله وبري حول التهدئة من أجل البقاء حليفاً لرئيس الجمهورية وحده، مع الأثمان التي يمكن أن يدفعها وفقاً لذلك؟

من بري، ولا هو الصراع المتجذر بين رئيس الجمهورية ميشال عون مع بري. هي حالة عداة مع الصورة المستقبلية التي يمثلها باسيل الذي يؤسس مرحلة جديدة، تتعدى تلك التي مثلها عون منذ التسعينيات ولم يكن بري على وُد معها. وعلى هذه النقطة، يفترض قراءة مرحلة ما بعد الحدث، لأن القضية تتجاوز خلافاً عابراً حول كلمة أو رفض بالاعتذار.

ثمة أعراف يصير بري على عدم القفز فوقها، وتالياً هو يضع مسبقاً خريطة طريق لكل من يعنيه الأمر اليوم ومستقبلاً. فإذا كان قد تم تجاوزه في مرحلة التحضير لرئاسة عون، فإنه لن يقبل أن يكون مجرد متفرج في العهد الذي لم يكن يرغب به أصلاً. بالنسبة إلى بري، ما بني على باطل هو باطل والباطل هنا هو التسوية الرئاسية التي أتت بعون رئيساً من خارج الإطار الذي كان رئيس المجلس قد رسمه منذ الشغور الرئاسي. الواضح أن بري يستفيد من أي خلل أو عثرة سياسية من جانب عون وباسيل، لينقض على التسوية وأدواتها. على هذا الأساس، جرت محاولة استيعاب ردة فعله حين تم القفز فوق طرح السلة المتكاملة، فسلمه حزب الله إدارة التفاوض حول الحكومة، لكنها كانت شاققة، إذ وقف باسيل في وجهه فيها، ولا سيما بالنسبة إلى حقيبة وزارة الأشغال، ما اضطر بري إلى إعطائها من حصته. في قانون

يضم رئيس المجلس النيابي نبيه بري خريطة طريق للعهد، الذي لم يكن صاحب كلمة في وصوله. ويضع العهد أمام الرئاسة الثانية خريطة طريق، اقتضت حتى الآن بتخطيها وتسجيل نقاط في مرماها

هيام القصيفي

من يخسر ومن يربح في أحداث الأيام الأخيرة؟ الأكد أن الضرر وقع بقوة، وأن الاستقرار السياسي والأمني اهتز لأول مرة بهذا الشكل منذ بداية العهد وثبات المؤسسات السياسية والأمنية، ولا سيما أن أركان الحكم كانوا لا يزالون يتغنون لأيام خلت بأنهم تجاوزوا قطوع أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري باقل تكاليف ممكنة واضرار على الأمن والليبرية، وأن البلد مفتوح أمام مؤتمرات دولية وأمام موازنة جديدة ونفط ومعالجة ملف النازحين وانتخابات نيابية باتت كلها على المحك.

من الصعب توصيف أو تجاوز ما حصل. هو ليس مجرد خلاف مزمن بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والوزير جبران باسيل منذ انتخابات عام 2009 حين أعلن باسيل أنه يريد أن «يسترد» جزيين

ما قبل اتفاق الطائف، إذ يُراد نسف الطائف والدستور وخلق أعراف وقواعد جديدة». وأضاف: «لا يتوقعن أحد مني، أنا نبيه بري، أن أقبل بتثبيت مثل هذه الأعراف والقواعد المخالفة للطائف والدستور. مشكلتهم أنهم لا يعرفونني جيداً ولم يقرأوني جيداً أيضاً». وجدد مطالبته بالاعتذار من كل اللبنانيين.

وعلى خط مواز، نقلت مصادر رئيس المجلس عنه وصفه بيان حزب الله بـ«الممتاز... ويجب الالتزام بسقفه وضوابطه». وأكدت أن التنسيق بين حركة أمل وحزب الله «كبير جداً حول كل التفاصيل»، و«موقف الحزب هو أرض صلبة يقف عليها رئيس المجلس». ورات أن بري «ليس رئيساً لحركة أمل، بل رئيس مجلس النواب. والإهانة التي تعرض لها هي إهانة لكل النواب الذين يُمثلون الشعب اللبناني. لذا أقل الواجب هو الاعتذار من اللبنانيين». ورات أن رئيس الحكومة أعطى «جرعة تخدير» بتأجيله جلسة الحكومة إلى ما بعد

فالتشرشتابنماير أمس، حرصه على «وحدة لبنان واللبنانيين والاستقرار، وعدم السماح بأي شيء يهددهما».

في موازاة ذلك، استمرت حرب حركة أمل على باسيل عبر مواقع التواصل الاجتماعي مطالبة باستقالته، وهو ما طالب به عضو كتلة الحريري والتنمية أنور الخليل الذي طالب باسيل بتقديم استقالته في حال لم يتم تصحيح الخطأ. ولليوم الثاني، نزل مناصرون لحركة أمل إلى الشوارع في مختلف المناطق تنديداً بكلام باسيل، فيما انعكست الأزمة على العمل النيابي، فطُيرت جلسة اللجان المشتركة أمس بحجة «تباين الآراء بين فريق يطالب بإحالة الاقتراحات على اللجان الفرعية وفريق آخر يطالب بدرسها». وهددت النقابات العاملة في مطار بيروت بإعلان العصيان في المطار.

إلى ذلك، حذر وزير الثقافة غطاس خوري من أن «فتح معركة في الشارع اليوم يطير الانتخابات النيابية فعلياً». ودعا إلى «وقف الدوامة للوصول إلى حلول حوارية للعودة إلى الاستقرار». كذلك نوهت كتلة «المستقبل» النيابية بـ«الموقف الذي صدر عن رئيس الجمهورية ولغة التسامح التي عبر عنها، ودعوته الجميع إلى الارتقاء لمستوى المسؤولية في مواجهة التحديات»، مؤكدة، «في ظل الظروف التي يمر بها لبنان والمنطقة، أهمية التمسك باتفاق الطائف باعتباره الضمانة الوطنية التي اجتمع اللبنانيون من حولها».

من جهته، شدد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع على أن «تقديرنا لرئيس مجلس النواب معروف، ومعروف جداً. ولكن هذا شيء، واللعب بالانتظام العام والنيل من الاستقرار والعبث بالأمن شيء آخر مختلف تماماً». وأكد «أننا لا نستطيع أبداً التغاضي عما جرى في شوارع بيروت والمتمن» أول من أمس. (الأخبار)

ما قبل اتفاق الطائف، إذ يُراد نسف الطائف والدستور وخلق أعراف وقواعد جديدة». وأضاف: «لا يتوقعن أحد مني، أنا نبيه بري، أن أقبل بتثبيت مثل هذه الأعراف والقواعد المخالفة للطائف والدستور. مشكلتهم أنهم لا يعرفونني جيداً ولم يقرأوني جيداً أيضاً». وجدد مطالبته بالاعتذار من كل اللبنانيين.

وعلى خط مواز، نقلت مصادر رئيس المجلس عنه وصفه بيان حزب الله بـ«الممتاز... ويجب الالتزام بسقفه وضوابطه». وأكدت أن التنسيق بين حركة أمل وحزب الله «كبير جداً حول كل التفاصيل»، و«موقف الحزب هو أرض صلبة يقف عليها رئيس المجلس». ورات أن بري «ليس رئيساً لحركة أمل، بل رئيس مجلس النواب. والإهانة التي تعرض لها هي إهانة لكل النواب الذين يُمثلون الشعب اللبناني. لذا أقل الواجب هو الاعتذار من اللبنانيين». ورات أن رئيس الحكومة أعطى «جرعة تخدير» بتأجيله جلسة الحكومة إلى ما بعد

باسيك سيشارك في مؤتمر الطاقة الاغترابية في ساحل العاج

عودته من زيارته لتركيا، لكن «المؤكد أن لا جلسة قبل الاعتذار». وفيما أكدت المصادر أن «الخيارات مفتوحة أمامنا»، لفتت إلى أن بري «أعطى توجيهات بعدم القيام بأي أعمال شغب وعدم التعرض لأي منطقة مسيحية». وقد أكد رئيس المجلس، لدى استقباله الرئيس الألماني فرانك

LGB BANK

بنك لبنان والخليج



كشريك وليس كمقترض منذ بداية الصفقة. تتضح أهمية دعم المؤسسات الدولية في دعم المصارف اللبنانية في شقين، حيث يمثل الشق الأول مستوى التطور والإحتراف الذي يلبته المصارف اللبنانية لكي تصبح مناسبة للاستحصال على قروض من مؤسسات التمويل، إضافة إلى أن إبرام صفقة مع مؤسسات التمويل الدولية تؤكد الحكومة السليمة لبنك لبنان والخليج والسياسات التشغيلية المثبتة وميزاتها.

فيما يمثل الشق الثاني من التمويل المقدم لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث من شأن التدفق الدولي للأموال إلى بلد مثل لبنان أن يوفر الحوافز اللازمة للمصارف اللبنانية لدعم هذه المشاريع وتعزيز الإقتصاد اللبناني بشكل عام، كما أنها ستعزز العمالة بعد أن ارتفع منسوب البطالة إلى معدلات عالية.

٣- ما هي التحديات الرئيسية المتعلقة بالتطوير التي يواجهها لبنان وكيف يساعد بنك لبنان والخليج بالتغلب عليها؟

العقبة الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان هي الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها جنباً إلى جنب مع معايير الإبلاغ المالي التي تعتمد هذه المؤسسات. نحن في بنك لبنان والخليج نرى هذا التحدي كفرصة لبناء مكانة قوية كمقرض رائد لهذه المؤسسات، ومما لا شك فيه أن تقديم المساعدة التقنية لهذه المؤسسات وتزويدها بالتمويل اللازم قد عزز الوضع التنافسي للمصرف.

تعاون بين بنك لبنان والخليج ومؤسسات التنمية الدولية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إطلاقاً من دعمه الناجح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، وقع نائب رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والخليج، مديره العام سامر عيتاني في ٢٥ كانون الثاني اتفاقاً مشتركاً لهذه الغاية مع مؤسسات التنمية الدولية الشهيرة في العاصمة النمساوية فيينا. وهنا نص الحوار مع السيد عيتاني حول الخطوة العملاقة لبنك لبنان والخليج.

١- كيف يساعد هذا القرض المشترك بنك لبنان والخليج في دعمه للإقتصاد اللبناني؟

لقد اتاح لنا هذا الاتفاق بناء علاقات قوية ومثبتة مع مؤسسات التمويل الكبرى وهي المصرف الهولندي للتنمية (FMO)، مؤسسة «أوبيك» للتمويل التنموي (OFID) ومصرف التنمية النمساوي (OeEB). إضافة إلى تقوية علاقاتنا مع شركاء دوليين وتعزيز مكانتنا كمقرض رائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان والتي ستترجم معتقداتنا البيئية والاجتماعية المتعلقة بهذا المرفق إلى ممارساتنا الإقرضية.

٢- ما هي الخبرة التي تتمتعون بها للعمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي في هذه الصفقة، وما هي أهمية هذه المؤسسات في دعم المصارف مثل بنك لبنان والخليج؟

الإحتراف والنزاهة في مؤسسات التمويل الإنمائي يجعل العمل مع الأطراف الدولية تجربة ممتعة من خلال تعاملهم مع مصرفنا

www.lgbbank.com 01 965 965

